تمهيد

شهد النصف الثاني من العام ١٩٨٨م صدور مقررات لجنة بازل نتيجة للتطور في القطاع المصرفي العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث ظهرت البنوك الدولية التي بسطت سيطرتها على العالم ووسعت من أعمالها وخدماتها التي تقدمها ، وبالتالي أبرزت على السطح إشكالية رقابتها بمعنى هل تنحصر المهام الرقابية على البنك المركزي للدولة التي بها المركز الرئيسي للبنك أو الدولة الام ، أم تتعدى حدود الوطن لتشمل الدول الأخرى المضيفة خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار اختلاف القوانين المنظمة للعمل المصرفي من دولة لأخرى .

بدا التفكير الجاد في إيجاد صيغة مشتركة ومتفق عليها تكون المحور الأساسي لمراقبة أعمال هذه البنوك سواء من قبل الدولة الام أو الدولة المضيفة ، و تأسيسا على ذلك عزمت مجموعة من الدول (الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا، اليابان هولندا، المانيا ، كندا ، بلجيكا ، السويد ، سويسرا ، بريطانيا ، لوكسمبورج ، إيطاليا) على تشكيل لجنة من أجل وضع أنظمة للرقابة المصرفية وقد اختيرت مدينة بازل السويسرية كمقر لهذه اللجنة التي أطلق عليها لجنة بازل تيمناً بالمدينة وذلك في العام ١٩٧٤م. بدأت اللجنة أعمالها وهى تضع نصب عينها هدفين أساسيين هما العمل على تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي خاصة في ظل الاتجاه التصاعدي لديون المصارف لدى دول العالم الثالث ، حيث توسعت المصارف الدولية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين في تقديم قروض للدول النامية والتي عجزت عن السداد مما أدى لاضعاف المراكز المالية لهذه البنوك . كذلك سعت اللجنة إلى إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف ، خاصة منافسة المصارف اليابانية والتي استطاعت النفاذ بقوة إلى الأسواق المالية مستخدمة في ذلك تقديم خدماتها بهوامش ربح متدنية جداً ورغم انخفاض رؤوس أموالها استطاعت تحقيق نسبة ربحٍ صافٍ للمساهمين لاتقل عن تلك الأرباح التي تقدمها المصارف الدولية والتي تمتلك رؤوس أموال ضخمة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل استطاعت المصارف اليابانية في أواخر الثمانينات من القرن العشرين اخذ مكان الصدارة في الأسواق العالمية وفقاً لحجم ودائعها مقارنة بحجم الودائع في المصارف الأمريكية . كذلك فان التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة المصرفية الدولية من تحرير للأسواق النقدية وظهور التقنيات المصرفية الحديثة زاد من عمق المنافسة بين المصارف . ومن اجل تحقيق اهدافها سالفة الذكر توصلت لجنة بازل إلى صياغة ما يعرف بمقررات بازل I ومن أبرزها معيار ملاءة أو كفاية راس المال والذي ارتكز على شقين أساسيين هما راس المال (أساسي ومساند) كبسط للنسبة ، والأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر كمقام للنسبة ، وقد وضعت بعض الضوابط من أهمها أن نسبة

البسط للمقام يجب الآ تقل عن ٨% ، وقد انتقد لاحقا هذا المعيار لاهتمامه فقط بمخاطر التمويل وإهماله الانواع الأخرى للمخاطر مثل مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والتي فرضتها التطورات اللاحقة مما حدا بلجنة بازل إلى إصدار مقترحات جديدة لتطوير أسلوب حساب معيار كفاية راس المال أطلق عليه مقررات بازل الثانية وذلك في يونيو من العام ١٩٩٩م على أن يتم موافاة اللجنة بالآراء حول المعيار الجديد لكفاية راس المال بنهاية مارس ٢٠٠٠م لتتم إجازته بنهاية العام ٢٠٠١م ثم يطبق في العام ٢٠٠٤م إلا أن هناك كثير من التعقيدات والآراء المعارضة التي أجلت تطبيق هذا المعيار الجديد لفترة قد تصل إلى ما بعد العام ٢٠٠٦م .

تبنى السودان تطبيق مقررات لجنة بازل الاولى في العام ١٩٩٤م وذلك بعد صدور مشروع توفيق اوضاع الجهاز المصرفي وكان من المتوقع ان تلتزم المصارف بمواد المشروع وتوفق اوضاعها قبل نهاية العام ١٩٩٧م الا ان المصارف عجزت عن ذلك لاسباب ابرزها ضعف رووس اموالها وعدم مقدرتها رفع رؤوس اموالها ، اضافة الى امتلاك المصارف لاستثمارات طويلة الاجل واصول ثابتة اكثر من المناسب ؛ لينتهج البنك المركزي آليات اخرى حتى تتمكن المصارف من الالتزام بمقررات لجنة بازل الاولى من ابرزها برنامج اعادة هيكلة واصلاح الجهاز المصرفي المرحلة الاولى (٢٠٠٠-٢٠٠٢م) والذي هدف الى التزام المصارف برفع رووس اموالها بغية تحقيق السلامة المصرفية والالتزام بالحد الادنى لنسبة كفاية راس المال.

مشكلة البحث :

تعتبر القاعدة الرأسمالية للمصارف السودانية ضعيفة جداً مقارنة بالمصارف العالمية (حيث ان الحد الادنى المفروض على المصارف السودانية وفقا لبرنامج اعادة الهيكلة اثنا عشر مليون دولار فقط) وفي ظل السعي لتطبيق مقررات بازل الاولى (الالتزام بالحد الادنى لنسبة كفاية راس المال ٨%) ، وجدت المصارف السودانية نفسها أمام قضية إعادة هيكلة أصولها وزيادة رؤوس أموالها حيث أصبحت المصارف السودانية في حالة سعي دائم لرسملة الأرباح ، مما كان له الأثر السالب على حملة الأسهم وبالتالي تدنت الرغبة في امتلاك اسهم معظم المصارف السودانية نسبة لعدم توزيعها للارباح ، كذلك فان ربط معيار كفاية راس المال بحجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر أدى لإحجام المصارف السودانية عن تمويل المشروعات الاستثمارية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وذلك لارتفاع حجم المخاطرة . وإذا أخذنا في الاعتبار الخسائر الايرادية و الاخرى الناجمة عن ارتفاع التعثر و التي تعرضت لها المصارف السودانية نجدها صعبت عليها تطبيق مقررات بازل الاولى و بالتالي الالتزام بمشروع توفيق الاوضاع وبرامج الهيكلة .مما يزيد المشكلة تعقيداً ان العالم

(ومن ضمنه السودان) تبنى تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية والتى تعتبر اكثر تعقيداً من بازل I وتحتاج لرؤوس اموال ضخمة للايفاء بالمتطلبات وهذا يقود الى التساؤل هل استطاعت المصارف السودانية الايفاء بمتطلبات لجنة بازل الاولى ؟ الى اى مدى اثرت مقررات لجنة بازل الاولى على الاوضاع المالية للمصارف السودانية ؟ هل ادى تطبيق مقررات لجنة بازل الاولى الى تقليل التعثر والتزام المصارف ببناء المخصصات الكافية للتمويل المتعثر ؟ برنامج اعادة الهيكلة والاصلاح هل ادى الى نمو حجم حقوق الملكية لدى المصارف السودانية ومعالجة الاختلالات التى يعاني منها الجهاز المصرفي ؟

أهمية البحث :

إن أهمية البحث تنبع من أهمية الجهاز المصرفي في المقام الأول و أثره على الاقتصاد ، ومن ثم الانعكاسات المتبادلة سلباً و ايجاباً بين المصارف والاقتصاد ، لذا فان العناية بدراسة التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي لها من الأهمية بما يفوق اشكالات القطاعات الاقتصادية الأخرى ، كذلك فان تحديد اثر تطبيق البرامج الاصلاحية على المصارف السودانية يحدد الى اى مدى كانت البرامج ناجحة وان كان هنالك اخفاق اين يكمن خاصة وان المصارف مقبلة على تطبيق معايير لجنة بازل الثانية ومعايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية و التى تعتبر اكثر تعقيداً وان الالتزام بالنسب الدنيا لراس المال يصبح مسالة صعبة .

أهداف البحث : يهدف البحث إلى

١- التعرف على اثر تطبيق البرامج الاصلاحية على الجهاز المصرفي السوداني ومن ابرزها مقررات لجنة بازل الأولى والتى جاءت ضمن مشروع توفيق الاوضاع وبرنامج اعادة هيكلة واصلاح الجهاز المصرفي .

٢- التعرف على التطورات المتلاحقة سواء مقررات لجنة بازل الثانية او معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية اضافة الى برنامج اعادة الهيكلة المرحلة الثانية .

منهج البحث :

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة .

فروض البحث : يسعى البحث الى اختبار الفروض التالية :

١- ادى تطبيق مقررات لجنة بازل الاولى وبرنامج اعادة الهيكلة والاصلاح الى نمو ايجابي في (الاصول والتمويل والودائع وحقوق الملكية والايرادات) ونمو سلبي في الاصول الخطرة المرجحة والتعثر والمصروفات لاكثر من ٥٠% من الجهاز المصرفي.

٢- ادى تطبيق مقررات لجنة بازل الاولى وبرنامج اعادة الهيكلة والاصلاح الى ان توفق اكثر من ٥٠% من المصارف اوضاعها من حيث راس المال بعد التنزيلات ، متباينة راس المال، صافي الارباح ، نسبة العائد على الاصول ، و نسبة العائد على حقوق الملكية. وفي المقابل اكثر من ٥٠% من المصارف لم تستطع توفيق اوضاعها من حيث نسبة التعثر ، مخصص التمويل المتعثر ونسبة المصروفات للايرادات.

٣- رغم تطبيق مقررات لجنة بازل الاولى الا ان اكثر من ٥٠% من المصارف عجزت عن الالتزام بالحد الادنى لنسبة كفاية راس المال (٨%)

٤- استطاعت اكثر من ٥٠% من المصارف السودانية الالتزام بالحد الادنى لنسبة كفاية راس المال (٨%) بعد تطبيق برنامج اعادة الهيكلة والاصلاح بالتزامن مع مقررات لجنة بازل الاولى .

٥- رغم تطبيق برنامج اعادة الهيكلة والاصلاح الا ان اكثر من ٥٠% من المصارف لم تستطع توفيق اوضاعها من حيث حقوق الملكية (الحد الادنى لراس المال وفق متطلبات اعادة الهيكلة)

حدود الدراسة :

تطبق الدراسة على المصارف السودانية القائمة بنهاية العام ٢٠٠٦م.

فترة الدراسة :

تعتمد الدراسة في التقييم على الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦

الدراسات السابقة :

١- **دراسة الهادي صالح محمد الصالح** ، كفاية راس المال في البنوك التجارية السودانية ، بحث لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال ، كلية العلوم الادارية ، جامعة امدرمان الاسلامية . تطرقت الدراسة الى موقف البنوك التجارية في السودان من تطبيق معيار كفاية راس المال ، حيث تناولت تطور كفاية راس المال خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٧م ، بحث غير منشور ، بدون تاريخ . افترض البحث ان رؤوس اموال البنوك التجارية السودانية غير كافية اذا ما تم حساب كفاية راس المال بنسبة راس المال الى الاصول او الاصول الخطرة المرجحة ، وان مكونات معيار لجنة بازل I لتحديد الحد الادنى لكفاية راس المال المصرفي لا تتناسب مع بئية وطبيعة عمل البنوك التجارية في السودان . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاحصائي والمنهج التاريخي . توصلت الدراسة الى عدم كفاية رؤوس اموال المصارف التجارية ، لم تاخذ المعايير الدولية في اعتبارها الطبيعة الخاصة للمصارف الاسلامية ، معيار لجنة بازل لايتناسب مع طبيعة عمل المصارف التجارية في السودان ، اضافة الى عجز موارد البنوك عن تحقيق اهدافها . ابرز توصيات الدراسة تمثلت في تعزيز القواعد

الراسمالية للبنوك التجارية ، الاخذ بمعيار لجنة بازل من الناحية الكلية واخضاع مكوناته للمعطيات البيئية والمحلية ، توفير عدد من المعطيات البيئية التى تمكن البنوك من تنفيذ متطلبات المعيار ، الاستدلال بالمعايير لتى تستخدمها مؤسسات الاستثمار الغربية لقياس المخاطر وادارتها والنظر في امكانية تطبيقها في البنوك الاسلامية بعد اخضاعها للمعطيات والمؤثرات البيئية المحلية .

٢- **دراسة معاوية يوسف محمد الحسن** ، اثر استراتيجية الدمج المصرفي في اطار توفيق اوضاع البنوك في السودان من منظور تقرير لجنة بازل الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٣ (دراسة حالة مصرف المزارع التجاري) ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث غير منشور ، ٢٠٠٤ . تناولت الدراسة الدمج المصرفي في السودان بالتركيز على برنامج توفيق اوضاع البنوك السودانية وفقا لمقررات لجنة بازل I واستعرضت تجربة مصرف المزارع التجاري خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣ . صاغت الدراسة عدد من الفروض ابرزها ان الدمج المصرفي يؤدي الى تقوية المركز المالي للمصرف موضوع الدمج وتطوير كفاءة العمليات المصرفية . واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي القائم على المقارنة التاريخية واسلوب دراسة الحالة . توصلت الدراسة الى عدة نتائج ابرزها انه في ظل محاولة البنوك السودانية والعربية لتطبيق مقررات لجنة بازل لتوفيق اوضاع البنوك فان خيار الدمج المصرفي يظل هو الخيار الاستراتيجي ، لقد كان لبرنامج توفيق اوضاع البنوك الذي تبناه بنك السودان الاثر الكبير في نجاح عدد من عمليات الدمج المصرفي في السودان وذلك من خلال المساعدات الفنية والاستشارية والمالية التى ظل يقدمها بنك السودان للبنوك المندمجة قبل واثناء وبعد انتهاء عملية الدمج المصرفي . وقد خلص البحث الى توصيات ابرزها ان هنالك حاجة كبيرة للمجهودات التى تبذلها البنوك المركزية والحكومات من اجل توفيق اوضاع البنوك ، وهذه المجهودات تتمثل في بعض الاعفاءات الضريبية والرسوم الاخرى والاعانات المادية والفنية وبدون توفير هذه المجهودات تبقي عمليات الدمج المصرفي صعبة ، بالرغم مما طرحه بنك السودان المركزي من برامج لتوفيق اوضاع البنوك ، الا ان هنالك عدد من البنوك السودانية لازالت بعيدة عن تطبيق الحد الادنى لكفاية راس المال لذلك لابد من مضاعفة الجهد وبذل المزيد منه خاصة وان البلاد تشهد مرحلة من الانفتاح لا تسمح ببقاء البنوك الضعيفة او ذات الثقل المصرفي المنخفض .

٣- **دراسة حنان شبلي سعيد الحسن** ، اثر سياسات الاصلاح على موارد القطاع المصرفي السوداني في ظل المنافسة العالمية خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥م ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، اكاديمية السودان للعلوم

المصرفية والمالية ، بحث غير منشور ، ٢٠٠٧ . تطرقت الدراسة الى اثر سياسات الاصلاح المصرفي على موارد القطاع المصرفي السوداني في ظل المنافسة العالمية من خلال دراسة تحليلية لموارد القطاع المصرفي السوداني والمصارف الاجنبية العاملة في السودان بالاضافة الى المصارف العالمية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ مع تسليط الضوء على اتفاقية بازل I واليات تطبيقها ومعرفة اثر سياسات الاصلاح على موارد القطاع المصرفي . افترض البحث ان سعى المصارف للالتزام ببرنامج الاصلاح واعادة الهيكلة ادى الى جعل موارد المصارف الداخلية اكبر من نظيرتها الخارجية وان الودائع الاستثمارية تشكل نسبة تفوق الودائع الجارية ، كما ان الموارد الداخلية للقطاع المصرفي السوداني تعتبر ضئيلة بالمقارنة مع رؤوس اموال المصارف العالمية . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وتوصلت الى ان سياسات الاصلاح المنتهجة من قبل النك المركزي اثرت ايجابا على الموقف المالي للقطاع المصرفي السوداني كما ان حجم الودائع الجارية كانت اكبر من الودائع الاستثمارية ومتانة المراكز المالية للمصارف العالمية مقارنة مع القطاع المصرفي السوداني . خلص البحث الى توصيات ابرزها تكوين وحدات مصرفية جديدة وتقوية المراكز المالية بزيادة رؤوس الاموال وتوفير بنية تحتية تقنية بالقطاع المصرفي السوداني وتفعيل دور الاسواق المالية وتشجيع المصارف السودانية لفتح شركات استثمارية جديدة .

٤- **دراسة حسن صديق الامين الشريف** ، مقررات بازل I والواقع المصرفي السوداني (دراسة حالة بنك التنمية التعاوني الاسلامي في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٥م ، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير العلوم في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، بحث غير منشور ، ٢٠٠٧م . تناول البحث معيار كفاية راس المال الصادر عن بازل I والوضع الحقيقي للجهاز المصرفي السوداني في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٥م في اطار هذه المقررات ومدى استجابة الجهاز المصرفي لجهود بنك السودان المبذولة لتوفيق الاوضاع وهيكلة واصلاح الجهاز المصرفي وتقييم تجربة بنك التنمية التعاوني الاسلامي لتحقيق كفاية راس المال واحداث اصلاحات ادارية وفنية وقانونية . بنى البحث على فروض اهمها ان اتفاقية بازل I تسعى لادارة المخاطر المصرفية بشكل يضمن قدر كبير من السلامة للعمل المصرفي . اهم النتائج التى توصلت لها الدراسة ان مقررات لجنة توحد اللغة المصرفية بوضع معايير متفق عليها عالميا وان تجاهل الاتفاقية لطبيعة العمل المصرفي الاسلامي كانت سببا في ظهور معايير اسلامية توازي ماجاءت به الاتفاقية وان بنك السودان قد واكب هذه التطورات وكان له دور واضح في اصلاح الجهاز المصرفي السوداني وتطبيق معيار كفاية راس المال لضمان متانة راس المال

وحماية المودعين وضرورة الاهتمام بانشاء ادارات للمخاطر في المصارف السودانية تكون على قدر من التاهيل والمواكبة ورفع تاهيل موظفي الادارات .

٥- **دراسة على بشرى عبدالرحمن المقبول** ، تقييم سياسات اصلاح الجهاز المصرفي (دراسة حالة بنك الخرطوم) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية ، بحث غير منشور ، ٢٠٠٧. تناول البحث التحديات التى واجهت المصارف السودانية المتمثلة في الديون المتعثرة وعدم كفاية رؤوس اموال المصارف لمواجهة مخاطر التمويل الى جانب الترهل الاداري والعمالة غير المدربة . ركزت الدراسة على اربعة محاور للاصلاح هي الاصلاح المالي ، الاصلاح الاداري ، الاصلاح القانوني ، الاصلاح الفني . استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لاثبات الفروض والتى من اهمها ان هنالك علاقة موجبة بين سياسات الاصلاح المالي وتقوية المركز المالي للمصرف وبين سياسات الاصلاح الاداري وخفض النفقات وتعظيم الارباح وكذلك وجود علاقة موجبة بين سياسات الاصلاح القانوني ورفع كفاءة المصرف . توصل البحث الى اثبات الفروض واوصى بعدة توصيات اهمها ضرورة مواكبة التطور التقني والاساليب الفنية الحديثة للحاق بركب العولمة وكذلك تطوير عمليات الرقابة الداخلية والخارجية للمصارف لضمان ملاءتها المالية وقدرتها التنافسية ومحاولة استنباط اساليب جديدة للاصلاح المصرفي واختيار العاملين الاكفاء ووضع مزيد من الضوابط في عملية الاختيار خاصة في الوظائف الادارية العليا والاستمرار في عمليات تدريب العاملين بالقطاع المصرفي لرفع كفاءتهم الوظيفية .

٦- **دراسة د. ماهر الشيخ حسن** ، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، بحث محكم ، تناولت الورقة امكانية تقديم إطار جديد لقياس كفاية رأس المال يأخذ بعين الاعتبار مفهوم الملاءة " احتمالية الإعسار" وطبيعة مصادر أموال البنوك الإسلامية التي يمكن أن تستخدم لمواجهة الخسائر غير المتوقعة وتقدم في نفس الوقت آلية لتحقيق الانسجام بين تلك المصادر ليتم استخدامها لمواجهة مختلف أنواع الخسائر التي يمكن أن تواجه البنوك الإسلامية وذلك في إطار منسجم مع Basel 2. وقد توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات ابرزها إن موضوع الملاءة يعد من المواضيع الهامة لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية وبسبب أهمية هذا الموضوع فقد حرصت كل من البنوك والسلطات الرقابية على تطوير أساليب لقياس الملاءة تطورت من نسبة الرافعة المالية إلى نسبة كفاية رأس المال كما تم اقتراحها في Basel 1 إلى المعيار الجديد للملاءة

Basel 2 ، أيضاً إن توظيفات البنك الممولة من حسابات الاستثمار المشترك تمثل جزءاً من موجودات البنك الخطرة والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مقام نسبة كفاية رأس المال حيث أنه ومن الناحية العملية فإن الخسائر الناشئة عنها قد تؤدي إلى إعسار البنك. أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية يمكن أن تقاس بنفس أسلوب قياس نسبة كفاية رأس المال للبنوك التقليدية وإن كانت الأهمية النسبية لأنواع المخاطر قد تختلف بسبب اختلاف طبيعة نشاط البنوك الإسلامية.

٧- **دراسة عصام الزين الماحي** ، المصارف وتحديات العولمة (دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني ١٩٩٠-٢٠٠٤م) ، جامعة الزعيم الازهري ، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، بحث لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد ، بحث غير منشور ، ٢٠٠٦م . تناولت الدراسة تحليل اداء المصارف للتعرف على طبيعة ادائها في مجال الوساطة المالية في ظل المتغيرات التى يشهدها الاقتصاد السوداني وبخاصة ظروف متغيرات السوق واتجاهات العولمة المتنامية التى بدا السودان في الاندماج فيها. وقد هدفت الدراسة الى التعرف على العولمة وانعكاساتها على المصارف بالاضافة الى دراسة وتحليل بيئة الماصرف الوطنية في ظل العولمة والتاكد من مدى ملائمة التطورات الجارية محليا في هذا القطاع مع متطلبات العولمة . استخدم البحث المنهج الاحصائي التحليلي عبر دراسة الحالة وذلك لاثبات الفروض والتى من اهمها وجود علاقة ارتباط موجبة بين الحالة الاقتصادية والاجتماعية مع مستويات الكفاءة والقدرة على ملائمة متطلبات العولمة في المصارف مع افتراض ان المصارف السودانية لم تتلاءم مع متطلبات العولمة ، تتميز كفاءة الجهاز المصرفي السوداني بالضعف النسبي مقارنة بما هو سائد اقليميا ودوليا الامر الذي سيحد من قدرة هذا القطاع على الاستفادة من ايجابيات العولمة وفتح الاسواق وتلافي سلبيات هذا الانفتاح ، ان المصارف السودانية لا تقدم انشطة تمويلية وخدمية متميزة وجديدة ومستحدثة وفق مبادئ الكفاءة والمهارة والادارة العلمية مما يحد من قدراتها للتنافس في اجواء العولمة ، ان رؤوس اموال المصارف السودانية وحقوق الملكية واحجام تمويلها واستثماراتها وودائعها وارباحها وتعاملاتها في الاسواق العالمية منخفضة للغاية مما يخرجها عن اهم مقومات العولمة المصرفية . توصل البحث لاثبات الفروض واوصى بعدة توصيات ابرزها التاكيد على انتهاج السياسات الاقتصادية الكلية السليمة والمستقرة والمتوافقة بتنسيق كامل مع الجهات المختلفة لتحقيق اوضاع مالية ايجابية للمصارف ، منح البنك المركزي الاستقلالية الكاملة لتطبيق برامج اعادة هيكلة الجهاز المصرفي السوداني بطرق علمية وفي اقصر وقت ممكن متجاوزاً لبرامج توفيق الاوضاع الحالية التى لا تخلو من هشاشة وصعوبات وبطء التنفيذ ، على المصارف السودانية ان تضع خطط

واضحة في عملية انقاذ ضرورية لرفع ارقامها المتواضعة من قيم الاصول وراس المال ، الودائع ، الاستثمار ، والارباح وغيرها من مؤشرات النشاط المصرفي حتى نصير في موقف يمكننا ان نقارن فيه المصارف السودانية في حجم النشاط مع المصارف العربية ، ضرورة الاهتما بعمليات الدمج بين المصارف السودانية لتقوية المراكز المالية وخفض التكلفة الادارية ، على المصارف الاستعداد للمرحلة المقبلة والتعامل بجدية مع التطبيق المكثف للتقنيات المصرفية الحديثة وذلك لرفع درجة منافستها ، الاهتمام والعمل على تطوير سوق النقد الاجنبي والخروج من غرفة المقاصة الى حيز اكبر يتمثل في قيام بورصة للنقد الاجنبي مع الالتزام التام بمبادئ الشفافية والافصاح وذلك عبر تبنئ وتطبيق المعايير المحاسبية العالمية المطلوبة .

هيكل البحث :

تتكون الدراسة من مقدمة واربعة فصول حيث يحتوى الفصل الاول على الاطار النظري ويشمل نشاة وتطور لجنة بازل ومقررات بازل I ، المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة ، مقررات لجنة بازل II ، معايير ومقررات مجلس الخدمات المالية الاسلامية ، اما الفصل الثاني فتناول الخلفية التاريخية عن الجهاز المصرفي السوداني ، الفصل الثالث وتم من خلاله دراسة حالة لعدد واحد وعشرين مصرفاً اما الفصل الرابع فقد تناول النتائج والتوصيات .